أوراق عمل

مؤتمر شورى الثامن للتدقيق الشرعي

فندق جراند ميلينيوم – مسقط، عُمان

الراعي الرئيسي

بنك نزوى
Bank Nizwa

راعي بلاتيني

المدينة تكافل
Al Madina Takaful

راعي ذهبي

مَيْسَرة
MAISARAH
للخدمات المصرفية الإسلامية
Islamic Banking Services

بنك ظفار
BankDhofar

شريك تكنولوجيا
التمويل الإسلامي

path
solutions
Powering Islamic Financial Markets

تنظيم

شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

بالتعاون مع

AAOIFI
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
ACCOUNTING AND AUDITING ORGANIZATION FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS

ISRA
International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance

المحور الثاني

اعتماد منهجية كوزو (COSO) في التدقيق الشرعي الداخلي

الراعي الرئيسي
بنك نزوى Bank Nizwa

راعي بلاتيني
المدينة تكافل Al Madina Takaful

راعي ذهبي
ميسرة MAISARAH للخدمات المصرفية الإسلامية Islamic Banking Services
بنك ظفار BankDhofar

شريك تكنولوجيا التمويل الإسلامي
path solutions Powering Islamic Financial Markets

تنظيم
شورى للاستشارات الشرعية Shura Sharia Consultancy

بالتعاون مع
AAOIFI هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ACCOUNTING AND AUDITING ORGANIZATION FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS
ISRA International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance

البحث الثاني

اعتماد منهجية كوزو (COSO) في التدقيق الشرعي الداخلي

ورقة مشتركة من إعداد

الأستاذ الدكتور / سعيد بوهراوة
مدير قسم البحوث والتطوير والابتكار

الدكتور / فارس جعفري
باحث

الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (إسرا)
ماليزيا

الراعي الرئيسي
بنك نزوى Bank Nizwa
راعي بلاتيني
المدينة تكافل Al Madina Takaful
راعي ذهبي
ميسرة MAISARAH للخدمات المصرفية الإسلامية Islamic Banking Services
بنك ظفار BankDhofar
شريك تكنولوجيا التمويل الإسلامي
path solutions Powering Islamic Financial Markets
تنظيم
شورى للاستشارات الشرعية Shura Sharia Consultancy
بالتعاون مع
AAOIFI هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ACCOUNTING AND AUDITING ORGANIZATION FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS
ISRA International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance

اعتماد منهجية كوزو (COSO) في التدقيق الشرعي الداخلي[1]

الأستاذ المشارك الدكتور سعيد بوهراوة[2] والدكتور فارس جعفري[3]

مقدمة

إن التطور الذي شهدته المالية الإسلامية أدى الى تطور الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسات لاسيما فيما يتعلق بتعزيز مفهوم الإلتزام/الامتثال لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

وتعدّ الرقابة الشرعية/التدقيق الشرعي شكلا من أشكال الرقابة الإدارية التي يتم من خلالها التأكد والتحقق من أن المعاملات التي تقوم بها المؤسسة متوافقة لأحكام الشريعة وممتثلة لها. ونظرا لأهمية الالتزام والامتثال لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، دعت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) في معيارها التاسع للحوكمة، والمتعلق بوظيفة الامتثال لأحكام ومبادئ الشريعة، إلى ضرورة اعتماد نظام رقابة شامل ومتكامل لإدارة المخاطر التي يمكن أن تواجه إدارة المؤسسة. واقترحت نموذج كوزو "COSO" كأحد منهجيات أو أطر الرقابة الداخلية المتطورة والشاملة، ودعت إلى دمج وظيفة الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة ضمن هيكل كوزو الشامل لادارة المخاطر.

هذا الإقتراح الذي طُرح من طرف أيوفي أدى إلى إثارة إشكالية جدوى إعمال إطار كوزو في التدقيق الشرعي، الذي تفرعت عنه مجموع أسئلة منها:

ما مدى كفاءة وفعالية منهجية كوزو لتحقيق أهداف الرقابة الشرعية؟

ما جدوى الإعمال لمنهجية كوزو في الرقابة الشرعية الداخلية؟

هل تغني منهجية كوزو عن الإعتماد على منهجية الرقابة الشرعية الداخلية المعمول بها في مؤسسات التمويل الإسلامي؟

هل يمكن المواءمة والتكامل بين مقاربة كوزو وتطبيقات الرقابة الشرعية الداخلية؟

للإجابة على هذه الأسئلة جاء هذا البحث للتعريف بمنهجية كوزو، ومكوناتها ومبادئها ودراسة مدى امكانية اعتمادها في التدقيق الشرعي الداخلي للمؤسسات المالية الإسلامية. وتحقيقا لذلك فقد جاء هذا البحث لدراسة الموضوع من خلال المباحث الآتية:

- المبحث الأول: الحوكمة وعلاقتها بالتدقيق الشرعي.
- المبحث الثاني: إطار كوزو للرقابة/للتدقيق الداخلي.
- المبحث الثالث: التدقيق الشرعي الداخلي وتطبيقاته في المصارف الإسلامية.

١- ورقة مقدمة لمؤتمر شورى الثامن للتدقيق الشرعي، بمسقط – سلطنة عمان، ٨-٦ أكتوبر ٢٠١٩.

٢- مدير قسم البحوث والتطوير والابتكار بالأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (إسرا)، ماليزيا.

٣- باحث بالأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (إسرا)، ماليزيا.

- المبحث الرابع: التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية.
- المبحث الخامس: منهجية التدقيق الشرعي وفقا لإطار الحوكمة الشرعية لأيوفي والبنك المركزي الماليزي.
- المبحث السادس: مدى إمكانية تطبيق منهجية كوزو في التدقيق الشرعي الداخلي.

المبحث الأول: الحوكمة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي

المطلب الأول: تعريف الحوكمة

عرفت الحوكمة في الإطار الوضعي بتعريفات كثيرة منها أنها: «مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين «.[٤]، و«النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها «.[٥] وعرفها البنك الأهلي المصري بأنها مجموع «قواعد اللعبة» التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين «[٦]، و«الأساليب التي تدار بها الشركات من خلال مجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف الشركة وأساليب تشغيلها والرقابة الذاتية على أنشطتها لحماية أصولها وممتلكاتها وحماية المساهمين (Shareholders) وحقوق أصحاب المصالح (Stakeholders) مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة"[٧]، والتعريف الأخير يبين موقع التدقيق الشرعي من الحوكمة، فهو يعد جزءا مهماً منها، ويمثل أحد وظائف الادارة التى تهدف إلى التأكد من انجاز الأهداف المعتمدة والحد من المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسة.

المطلب الثاني: طبيعة الحوكمة، وأهدافها ومبادئها

لا تختلف الحوكمة الشرعية عن حوكمة الشركات التقليدية إلا فيما يتعلق بالقانون الذي يحكمها. فالحوكمة الشرعية، كما هو باد من تسميتها، مستمدة من الشريعة الإسلامية بينما الحوكمة التقليدية مبنية على القوانين الوضعية. وهو ما أكدته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) حين أشارت إلى أن الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية تتجاوز بكثير حدود الحوكمة لدى المؤسسات التقليدية، نظرا لما للأولى من أبعاد

٤- Freeland, C. (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

٥- Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

٦- البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات. النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون، ٢٠٠٣.

٧- يوسف جاسم العبيد، نائب محافظ بنك الكويت المركزي ، ورقة مقدمة في "مؤتمر الحوكمة في دولة الكويت: الإطار التشريعي والمالي والإداري" المنعقد في بتاريخ ١٠ – ١١ أكتوبر ٢٠١٧.

إجتماعية ودينية أيضا.[٨] فهي في مفهوم مجلس خدمات المالية الإسلامية (IFSB): "مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي من خلالها تضمن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك رقابة شرعية فعالة ومستقلة على كل وحدة من الهياكل والعمليات التالية:

(أ) إصدار الفتاوى والقرارات ذات الصلة التي تحكم عمل المؤسسات المالية.

(ب) نشر المعلومات المتعلقة بتلك الفتاوى والقرارات بين الموظفين في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الذين وكل إليهم مراقبة الأنشطة اليومية للتأكد من الامتثال للفتاوى والقرارات.

(ج) المراجعة والتدقيق الشرعي الداخلي للتحقق من موافقة المعاملات التي أجريت في المؤسسة المالية للأحكام الشرعية.

(د) المراجعة الشرعية السنوية من أجل التأكد بأن المراقبة والتدقيق الشرعي الداخلي تم تنفيذه بشكل مناسب وعلى النحو المطلوب.[٩]

والحوكمة تهدف إلى الربط بين مختلف الأطراف ذات الصلة باعتبارها تمثل مجموعة العلاقات أو النظم المستخدمة في التوجيه والإدارة، تحديداً للمسؤوليات وضبطاً للأهداف والسياسات المالية وغيرها. وتشمل آلية حوكمة الشركات الإشراف على تنفيذ السياسات ومحاسبة المؤسسة المالية أمام المساهمين تحقيقا لأهداف الشركة وتعزيزاً لأدائها وللتأكد من توافق أنشطتها وأعمالها مع القواعد والقوانين.[١٠]

وتقوم الحوكمة على أربعة مبادئ أساسية هي: الإفصاح والشفافية، وهي تعني الوضوح في البيانات المالية المنشورة والتقارير المالية السنوية، وكذلك الإفصاح عن كافة أعمال وأنشطة المصرف والإدارة. أما المسؤولية والمساءلة فتعني أن الإدارة مسؤولة أمام مجلس الإدارة ومجلس الإدارة مسؤول أمام المساهمين، وتتحقق من خلال ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة والموظفين وتمتعهم بالتأهيل الكامل؛ وأخيرا العدالة وتشمل تحقيق الانصاف لجميع أصحاب المصلحة في المؤسسة.

المطلب الثالث: إلزامية الحوكمة الشرعية

إن إلزامية الحوكمة الشرعية على مؤسسات المالية الإسلامية تتمثل في لزوم قرارات هيئة الرقابة الشرعية، خصوصا بالنسبة إلى الأمور أو المسائل الشرعية المتعلقة بالمصرف وتحقيق المبادئ الشرعية المتضمنة في الحوكمة الشرعية كالعدل، والصدق، والأمانة، ومنع الظلم، وحفظ الحقوق، والدقة، والوضوح. فلذلك يعتبر دور الهيئة أكثر من دور استشاري، بل يتضمن الإرشاد والإشراف والرقابة من أول الإنشاء إلى موعد حساب المكاسب أو الخسارة أو إلى

٨- هئية المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الضبط رقم ٦، بيان مبادئ الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية.

٩- مجلس خدمات المالية الإسلامية - النسخة الانكليزية (٢٠٠٩)، ص-٢٣.

١٠- Choudhary Slahudin, (2008), Review of Islamic Economics, OECD Principles and the Islamic Perspective on Corporate Governance, International Association for Islamic Economics, p. 31.

يوم تصفية أو انهاء أعمال المصرف، ناهيك عن تطوير المنتجات ومراجعتها وتدقيقها. وجدير بالذكر أن الأصل في الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية هو الرقابة على كل أعمال المصرف، لا في تطوير المنتجات أو متابعة تنفيذها فحسب، بل أن تكون كافة أعمال وجوانب المصرف مطابقة لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

وقد وضعت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بعض المعايير لهذا الأمر. منها أن تكون الشريعة ملزمة للمؤسسة[١١] وأن الالتزام بالشريعة من واجب المؤسسة[١٢] وكذلك في معيار رقم ٢٩ (معيار الفتوى)، ذكر المعيار أنه من واجب هيئة الرقابة الشرعية أن تقدم الفتاوى للمصرف بناء على العلاقة القائمة فيما بينهما وأنه من واجب المؤسسة إستفتاء الهيئة في المسائل الشرعية. ومع أن بإمكان المستفتي أو المصرف بذل قصارى جهده في اختيار الفتاوى أو الآراء الأحسن، إلا إنه وحسب قوانين المؤسسة، عليه الأخذ والعمل بالفتاوى الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة.[١٣] وأضافت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في معيارها الشرعي رقم "٢٩" أن المصرف ملزم بإتباع قرارات هيئة الرقابة ولا يمكنه الإستفتاء والاعتماد على قرارات هيئات فتوى أخرى إلا بإذن هيئة الرقابة لديه.[١٤]

المطلب الرابع: التدقيق الشرعي وأهميته في تحقيق الحوكمة الشرعية

تهتم الحوكمة بالممارسات والنظم والسياسات والاجراءات والتدابير التي يتم من خلالها ضبط أداء المؤسسة والرقابة عليها ومعالجة مشاكلها. من هنا تظهر علاقة الحوكمة بالرقابة الشرعية الداخلية، فهي تعدّ جزءا مهماً من حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وتهدف إلى التأكد والتحقق من أن المعاملات التي تقوم بها المؤسسة متوافقة وأحكام الشريعة وممتثلة لها، بالإضافة إلى الحد من مخاطر عدم الإمتثال الشرعي التي يمكن أن تواجه المصارف الإسلامية. وهو ما أشار له أيضا الدكتور عبد الباري مشعل، في ورقته المعنونة "بالإطار العام المتكامل لحوكمة الصناعة المالية الإسلامية" والمقدمة لمؤتمر أيوفي الرابع عشر، إلى أن الحوكمة تعدّ تطوراً للرقابة وترتكز على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في: السلوك الأخلاقي وعملية ادارة المخاظر وعملية الرقابة والمساءلة عليهما، ويسهر على ذلك جهات رقابية شرعية داخلية تقوم بتحديد مخاطر عدم الالتزام الشرعي والتعامل معها والتقليل منها.[١٥] ولما كانت الرقابة الداخلية جزءا مهماً من حوكمة المؤسسات وتمثل احدى وظائف الادارة التى تهدف إلى التأكد من انجاز الأهداف المعتمدة والحد من المخاطر التي يمكن أن تواجه ادارة المؤسسة، سيتناول المبحث القادم ماهية الرقابة الداخلية، مبادئها وأهدافها وفق مفهوم كوزو.

١١- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة و المراجعة و الضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٤، البند ٥ من معيار الضبط رقم ٢.

١٢- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة و المراجعة و الضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٤، البند ٦ من معيار الضبط رقم ٢.

١٣- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ٢٠٠٧، البند ٣ من المعيار الشرعي رقم ٢٩.

١٤- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ٢٠٠٧، البند ٦ من المعيار الشرعي رقم ٢٩.

١٥- عبد الباري مشعل. الإطار العام المتكامل لحوكمة الصناعة المالية الإسلامية. ورقة مقدمة في المؤتمر ١٤ للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، ٢٠١٥.

المبحث الثاني: إطار كوزو للتدقيق الداخلي

كوزو "COSO" هي اختصار لـ «Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission"، وتعني لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي. وقد تم إنشائها برئاسة جيمس تريدواي، المفوض السابق لهيئة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية عام ١٩٨٥. وتشمل اللجنة الهيئات المهنية العاملة في الحقل المحاسبي والمالي في الولايات المتحدة الأمريكية، وتضم في عضويتها أكبر خمس منظمات من القطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية، وهم: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA)، معهد المدققين الداخليين (IIA)، معهد المدراء التنفيذيين الماليين (FEI)، جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA)، ومعهد المحاسبين الإداريين (IMA)، ويطلق عليها مجتمعة لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي، وهذه المنظمات هي التي تضطلع بتمويل اللجنة. وقد كلفت بتصميم متكامل وشامل للرقابة الداخلية والذي تم تبنيه لاحقاً على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية.[١٦] وقد تم تصميم هذا الاطار، المعروف بإطار كوزو، لمساعدة الشركات على إنشاء وتقويم وتحسين نظام الرقابة الداخلية. وتعدّ الرقابة الداخلية حسب هذا الإطار مهمة في العمليات التشغيلية والتقارير المالية للمؤسسة ولا يمكن تجاوزها لأنها تحدد جودة البيانات المالية. كما أنها توفر «ضماناً معقولاً» بأن المبالغ المعروضة في القوائم المالية صحيحة ويمكن الاعتماد عليها لاتخاذ قرارات سليمة.[١٧] ويساهم تطبيق إطار الرقابة الداخلية، وفق مفهوم "COSO"، إلى توفير أساس متين لتحديد درجة الضمان التي توفرها الضوابط الرقابية المصممة على مستوى المؤسسات.

وتعرف لجنة المنظمات الراعية الرقابة الداخلية بأنها:[١٨]

عملية تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة وإدارتها التنفيذية وغيرهم من الأفراد، مصممة لتوفير تأكيد معقول حول تحقيق المؤسسة لأهدافها المتعلقة بالعمليات التشغيلية وإعداد التقارير والامتثال/الالتزام للقوانين واللوائح التنظيمية.

ويعكس هذا التعريف بعض **المفاهيم الأساسية للرقابة الداخلية** والمتمثلة في أنها:

- وسيلة موجهة لتحقيق الأهداف وبلوغها. فهي وسيلة لتحقيق غاية وليست غاية في حد ذاتها.
- تتأثر بالأشخاص – ليس فقط بالسياسات والإجراءات والنظم –، فالإجراءات التي يتخذوها الأشخاص على كل مستوى من مستويات المنظمة هي من تؤثر في الرقابة الداخلية. ومن هنا كان لزاما أن تنجز من طرف أشخاص مؤهلين وأكفاء.

١٦- Oduware Uwadiae (2015). COSO - An Approach to Internal Control Framework. Retrieved from: Deloitte, https://www2.deloitte.com/ng/en/pages/audit/articles/financial-reporting/coso-an-approach-to-internal-control-framework.html.

١٧- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (Ed.). (2013). Internal Control, Integrated Framework: Executive Summary. The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission.

١٨- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (Ed.). (2013). Internal Control, Integrated Framework: Executive Summary. The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission. Retrieved from: https://www.coso.org/Documents/990025P-Executive-Summary-final-may20.pdf.

- توفر الرقابة الداخلية تأكيداً وضماناً معقولاً فقط فيما يتعلق بتحقيق المؤسسة لأهدافها وليس تأكيدا مطلقاً للإدارة ومجلس الإدارة.

وتتمثل أهداف الرقابة الداخلية وفق إطار كوزو في الآتي:

الأهداف التشغيلية: وتتعلق بالاستخدام الكفؤ والفعال لكل موارد المؤسسة، بما في ذلك أهداف الأداء التشغيلي والمالي، وحماية الأصول من الخسارة.

أهداف إعداد التقارير: تتعلق بالتقارير المالية وغير المالية الداخلية والخارجية منها والتي توجه لاستخدام الإنتاج وتوثيقه بتقارير ترفع إلى الإدارة ويجب أن تتسم بالموثوقية والشفافية.

أهداف الامتثال/الالتزام: وتتعلق بالالتزام بالقوانين واللوائح التي تخضع لها المؤسسة.

وفي ضوء ما سبق ذكره يتبين أن الرقابة الداخلية وفق اطار كوزو نظام شامل مصمم لتحقيق أهداف المنشأة من خلال الاستخدام الكفؤ والفعال لكل موارد المؤسسة ومن خلال معايير ومفاهيم ومبادئ محددة يتم الاستناد إليها لتقويم نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال تحقيق كفاءة العمليات التشغيلية، التأكد من تطبيق القوانين والتعليمات والالتزام بها، ومن ثم امكانية الاعتماد على التقارير المالية وضمان إعدادها وفقا للمعايير الدولية و المحاسبية.

المطلب الأول: مراحل تطور إطار كوزو - COSO Framework

أشرنا سابقا إلى أن العمل الرئيس الذي أُوكل للجنة المنظمات الراعية هو تصميم اطار متكامل لمساعدة الشركات على تأسيس وتقويم وتحسين نظام الرقابة الداخلية. وقد تم إصدار أول نسخة لإطار الرقابة الداخلية سنة ١٩٩٢ وقد لاقت قبولاً واسعا لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، وأصدرت في سنة ٢٠١٣ نسخة معدلة ومنقحة لاطار كوزو للرقابة الداخلية احتوى على المكونات المطبقة في اطار كوزو لعام ١٩٩٢ مع إضافة مجموعة من المبادئ والمفاهيم. وفي سنة ٢٠٠٤ أصدرت كوزو الإطار المتكامل لإدارة المخاطر، وتم تحديث هذا الإطار باصدار جديد صدر سنة ٢٠١٧ بعنوان :إدارة مخاطر المؤسسة: التكامل بين الاستراتيجيات والأداء (Enterprise Risk Management - ERM).[١٩] وبما أن موضوع بحثنا يتعلق بالرقابة الداخلية، فسنركز على مراحل تطور إطار الرقابة الداخلية لإطار كوزو .

١٩- Retrieved from: https://www.coso.org/Pages/default.aspx

- **إطار كوزو للرقابة الداخلية – نسخة ١٩٩٢**

ارتكز إطار تقويم وتفعيل نظام الرقابة الداخلية في نسخته الأولى الصادرة سنة ١٩٩٢ على خمسة مكونات مترابطة تتمثل في: بيئة الرقابة، تقويم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، والمتابعة. وكان الهدف العام من هذا الإطار توفير ضمان معقول فيما يتعلق بتحقيق أهداف المؤسسة على المستويات الآتية: فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية، وموثوقية التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية. والنموذج التالي يوضح مكونات إطار كوزو لسنة ١٩٩٢ ,[٢٠]

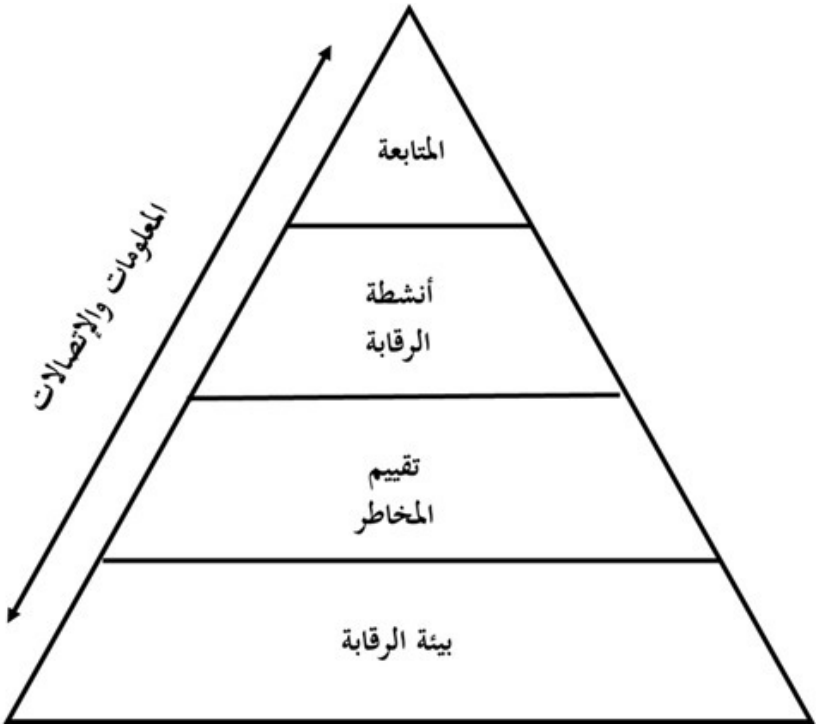

المصدر: تم إعداده من طرف الباحثين.

- **إطار كوزو -٢٠١٣النسخة المعدلة**

منذ إصدار الاطار الأول لكوزو سنة ١٩٩٢ حدثت الكثير من التغيرات التي عرفتها بيئة العمل والقوانين التنظيمية والتشغيلية لعمل المؤسسات. وهو ما دفع لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي لمراجعة وتعديل اطار كوزو وفق للتطورات التي عرفها نظام الرقابة الداخلية. وفي سنة ٢٠١٣ تم إصدار إطار كوزو للرقابة الداخلية المعدل والمطور والذي يحتوي على المكونات نفسها المطبقة في اطار كوزو لعام ١٩٩٢ مع إضافة مجموعة من المبادئ التي تمثل المفاهيم الأساسية لمكونات الرقابة الخمس التي يُعتمد عليها في تقويم نظام الرقابة الداخلية.[٢١]

٢٠- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (Ed.). (1992). Internal Control, Integrated Framework: Executive Summary. Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission.

٢١- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (Ed.). (2013). Internal Control, Integrated Framework: Executive Summary. The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission.

وركزت النسخة المعدلة لكوزو ٢٠١٣ على عملية إدارة المخاطر، والتي تشمل إدراك أهمية تحول إدارة المخاطر من نشاط منفصل أو في بعض الأحيان موزع بين عدد من أقسام ووحدات المؤسسة إلى نشاط ذي كفاءة إدارية متكاملة. بالإضافة إلى ذلك، أشار إطار كوزو ٢٠١٣ إلى أن إدارة المخاطر تعدّ جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار في جميع نشاطات المؤسسة، كما أنها تعدّ مهمة للغاية من أجل تحقيق الأهداف وتحسين الأداء. وأشار إطار كوزو ٢٠١٣ إلى أن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية لا يتطلب الالتزام الصارم بالسياسات والإجراءات فحسب، بل يتعداه إلى استخدام الاجتهاد والتقدير، وهي مسألة نسبية تتطلب كفاءة من قبل المضطلعين بالعمل. فمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفون على مستوى المؤسسة يستخدمون اجتهادهم/تقديرهم لتحديد حدود الرقابة اللازم والفعالة. كما يتم استخدام اجتهادهم/تقديرهم للأشياء بصورة مستمرة لتطوير نظام الرقابة على مستوى المنشأة.

ويَفْتَرِض إطار كوزو ٢٠١٣ أن المبادئ ١٧، والتي تم إضافتها، تمثل المفاهيم الأساسية لمكونات الرقابة الخمس ولها صلة وثيقة بكيان المؤسسة ككل، كما أنها تعمل مع بعضها البعض في إطار ديناميكي متكامل، وذلك بهدف تقليص المخاطر إلى حد معقول ومستويات مقبولة، وهو ما ينعكس على فعالية نظام الرقابة الداخلي وكفاءته. والنموذج الآتي يوضح مكونات إطار كوزو لسنة ٢٠١٣.

المصدر: من إطار كوزو ٢٠١٣ مع الترجمة.

ويمثل الشكل أعلاه مكعب كوزو الصادر لسنة ٢٠١٣ وهو النسخة الأخيرة لاطار الرقابة الداخلية والذي تم تعديله ومراجعته بناء على اطار كوزو لسنة ١٩٩٢ الذي تم الغاءه بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٤. وتبين الجهة العلوية للمكعب أهداف المؤسسة التنظيمية والمتمثلة في (العمليات، واعداد التقارير، والامتثال)، ويمثل الوجه الجانبي محل الرقابة (الوظيفة والوحدة والقسم والمؤسسة)، ويمثل الوجه الأمامي مكونات أو مكونات الرقابة الداخلية والمتمثلة (بيئة الرقابة، تقويم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، وأنشطة المتابعة).

المطلب الثاني: مكونات ومبادئ الرقابة الداخلية وفق مفهوم كوزو ٢٠١٣:[٢٢]

١. مكونات الرقابة الداخلية

تتكون الرقابة الداخلية حسب إطار كوزو من خمسة مكونات متكاملة وهي:

١,١ البيئة الرقابية:

وتمثل مجموعة من المعايير والعمليات والهياكل التي تعتمد عليها المؤسسة لتنفيذ الرقابة الداخلية. وتتضمن بيئة الرقابة النزاهة والقيم الأخلاقية للمؤسسة والمعايير التي تمكن مجلس الإدارة من الاضطلاع بمسؤولياته في الإشراف على الحوكمة والهيكل التنظيمي وتحديد السلطات والمسؤوليات وعملية جذب واستقطاب الكفاءات وتطويرهم وتنمية قدراتهم والدقة في مقاييس الأداء والحوافز والمكافآت لتنمية الشعور بالمسؤولية وتحسين فعالية الأداء. ومن نتائج التحكم في البيئة الرقابية أن أثرها ينعكس على النظام الشامل للرقابة الداخلية. بعبارة أخرى تمثل بيئة الرقابة فلسفة ورؤية المؤسسة أو الحوكمة التي تحكم الإدارة وهي من تؤثر على فعالية مكونات الرقابة الداخلية الأخرى.

١,٢ تقويم المخاطر

عرف إطار كوزو المخاطر على أنها: احتمال حدوث شيء قد يؤثر سلبًا على تحقيق أهداف المؤسسة. ويشير هذا العنصر إلى أن كل مؤسسة قد تواجه مجموعة متنوعة من المخاطر سواء من مصادر خارجية أو داخلية. وتقويم المخاطر حسب مفهوم كوزو عملية ديناميكية مستمرة لتحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف المنشأة وتقويمها. وتقاس المخاطر المتعلقة بتحقيق الأهداف وتقويمها في كافة أنحاء المؤسسة بالنسبة لدرجة تحمل المخاطر المحددة، ويشكل تقويم المخاطر الأساس الذي يحدد كيفية إدارتها. كما يتطلب تقويم المخاطر دراسة التغيرات المحتملة في البيئة الخارجية والداخلية للمؤسسة، وهو ما يجعل الرقابة الداخلية لوحدها غير فعالة.

١,٣ أنشطة الرقابة

أنشطة الرقابة هي الإجراءات الموضوعة من خلال السياسات والترتيبات التي تساعد على ضمان تنفيذ توجيهات الإدارة لتخفيف المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المنشأة. ويتم تنفيذ هذه الأنشطة على جميع المستويات وعلى مراحل مختلفة ضمن عمليات المؤسسة ونظام المعلومات. وقد تكون هذه الأنشطة ذات طبيعة وقائية أو كشفية وقد تشمل مجموعة من الأنشطة اليدوية والآلية والتي من بينها الحصول على التراخيص والتحقيقات والتسويات ومراجعات الأداء.

٢٢- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (Ed.). (2013). Internal Control, Integrated Framework: Executive Summary. The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission. Retrieved from: https://www.coso.org/Documents/990025P-Executive-Summary-final-may20.pdf.

١,٤ المعلومات والاتصالات

تعدّ المعلومات ضرورية للمؤسسة من أجل القيام بمسؤوليات الرقابة الداخلية وتحقيق أهدافها. وتقوم الإدارة بالحصول على المعلومات ذات الصلة والجودة واستخدامها من المصادر الداخلية والخارجية، وذلك لدعم عمل المكونات الأخرى للرقابة الداخلية. ويمثل التواصل؛ العملية المستمرة والمتكررة لتوفير المعلومات الضرورية ومشاركتها والحصول عليها. ويعدّ التواصل الداخلي الوسيلة التي يتم من خلالها نشر المعلومات في جميع أقسام المؤسسة، والتي من أهم مصادره التغذية المرتدة للعاملين وتقارير التدقيق الداخلي، فمن خلالها يتمكن الموظفون من تلقي رسال واضحة من الإدارة العليا لأخذ مسؤوليات الرقابة على محمل الجد.

١,٥ أنشطة المتابعة

تتم أنشطة المتابعة وفق عملية تقويم مستمرة أو منفصلة أو الجمع بينهما للتأكد من أن كل مكون من مكونات الرقابة الداخلية الخمسة – بما في ذلك الضوابط الرقابية لتفعيل المبادئ ضمن كل مكون – موجود ويعمل بالشكل المناسب. والتقويمات المستمرة للعمليات التجارية على مستويات مختلفة من المؤسسة توفر المعلومات اللازمة في الوقت المناسب. بينما التقويمات المنفصلة التي تُجرى بشكل دوري تختلف من حيث مجال التقويم وترددداته الزمنية، وذلك بحسب تقويم المخاطر وفعالية الرقابة عليها، وغيرها من الاعتبارات الأخرى. ويتم تقويم النتائج وفقًا للمعايير الموضوعة من قِبل الجهات الرقابية والإشرافية أو حسب هيئة معايير معترف بها أومجلس الإدارة، ويتم توصيل أوجه النقص والقصور والإبلاغ عنها للإدارة حسب الاقتضاء.

٢. مبادئ إطار كوزو:

في نسخته الأخيرة والتي صدرت سنة ٢٠١٣ تم تقديم مجموعة من المبادئ عدّت ركائز يعتمد عليها في تقويم نظام الرقابة الداخلية. واشتملت على سبعة عشر مبدأً تمثل المفاهيم الأساسية المرتبطة بكل مكون من مكونات الرقابة الداخلية وتنطبق على الأهداف التشغيلية وإعداد التقارير والامتثال. كما تم دعم المبادئ ١٧ بمجموعة من النقاط (٨٧ نقطة) أوجب التركيز عليها كونها تمثل الإرشادات التي تساعد في عملية تصميم تنفيذ إجراء الرقابة الداخلية وتقويم ما إذا كانت هذه المبادئ معتمدة ومستخدمة.[٢٣] وفيما يأتي جدول يلخص المبادئ ١٧ الداعمة لمكونات الرقابة الداخلية:

٢٣- Deloitte, COSO 2013 Framework on Internal Control. Retrieved from: https://chapters.theiia.org/Orange%20County/IIA%20OC%20Presentation%20Downloads/COSO%20Placemat_Deloitte.pdf

المكونات	المبادئ	–
بيئة الرقابة	١. التزام المؤسسة بالنزاهة والقيم الأخلاقية ٢. استقلالية مجلس الإدارة عن الإدارة العامة ٣. إنشاء هياكل وتقارير إبلاغ وتحديد المسؤوليات ٤. التزام المؤسسة بالكفاءة وتطويرها (الموارد البشرية) ٥. تعزيز المساءلة وتحمل كل فرد مسؤولياته المتعلقة بالمنشأة	رؤية المؤسسة أو الحوكمة التي تحكم الإدارة
إدارة المخاطر	٦. تحديد أهداف المؤسسة بوضوح وبشكل مناسب ٧. تحديد المخاطر وتحليلها ٨. الأخذ بعين الإعتبار امكانية الاحتيال وتقويمها ٩. تحديد وتقويم المتغيرات المهمة وتحليلها	عملية إدارة وتقويم المخاطر
أنشطة الرقابة	١٠. إختيار أنشطة الرقابة وتطويرها ١١. اختيار وتطوير أنشطة الرقابة العامة التي تعتمد على التكنولوجيا ١٢. نشر أنشطة الرقابة (السياسات والاجراءات) التي تحدد ما هو متوقع وما هي إجراءات التنفيذ	عمليات المراقبة والمتابعة
المعلومات والإتصالات	١٣. استخدام معلومات ذات صلة ومصداقية ١٤. التواصل الداخلي من خلال نشر المعلومات على المستوى الداخلي ١٥. التواصل الخارجي فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على سير الرقابة الداخلية	
أنشطة المتابعة	١٦. إجراء عمليات تقويم مستمرة أو منفصلة ١٧. تقويم أوجه النقص والقصور والإبلاغ عنها.	

المبحث الثالث: التدقيق الشرعي الداخلي وتطبيقاته في المصارف الإسلامية

المطلب الأول: تعريف التدقيق الشرعي:

تناول معيار أيوفي التدقيق الشرعي ضمن معيار الرقابة الشرعية الداخلية، فبين بأنها فحص وتقييم مدى التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة، والفتاوى، والإرشادات، والتعليمات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة (يشار إليها فيما بعد بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية). وفصل المعنى في سياق آخر عند تناوله لموضوع نظام الرقابة الشرعية الداخلية Shariah Internal Control، حيث جاء نصه: "إن الغرض من فحص كفاية نظام الرقابة الشرعية الداخلية هو معرفة ما إذا كان النظام القائم يوفر تأكيداً معقولاً بأن أهداف المؤسسة في الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم تحقيقها بكفاية وفعالية. كما أن الغرض من فحص فعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية هو معرفة ما إذا كان النظام يعمل وفقا لما هو مقصود منه. ولذا فإن المراقبين الشرعيين الداخليين مسؤولون عن تخطيط وتنظيم وتوجيه العمليات للوصول إلى تأكد معقول بأن هدف الالتزام بالشريعة الإسلامية وغيره من الأهداف والأغراض يتم تحقيقها".[٢٤]

٢٤- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم ٣.

أما البنك المركزي الماليزي، فقد عرف التدقيق الشرعي الداخلي بأنه: تقديم تقويم مستقل لجودة وفعالية الرقابة الداخلية للمؤسسات المالية الإسلامية وأنظمتها وإدارة المخاطر وعمليات الحوكمة بالإضافة إلى الامتثال العام لعمليات المؤسسات المالية الإسلامية وشؤونها التجارية وأنشطتها مع أحكام الشريعة الإسلامية.[٢٥]

وبين بأن وظيفة التدقيق الشرعي يجب أن تتضمن على الأقل:

(أ) وضع منهجية تدقيق لتقويم ملف المخاطر ونقاط الضعف في كل منطقة قابلة للتدقيق؛

(ب) إنشاء خطة تدقيق للمهام التي يتعين القيام بها؛

(ج) إنشاء برامج تدقيق موثقة واضحة تقدم التوجيه للمدققين الداخليين في جمع المعلومات وإجراءات التدقيق والتقويم؛

(د) رفع النتائج إلى مجلس الإدارة واللجنة الشرعية من خلال: تقرير التدقيق، يتضمن بالتفصيل نتائج التدقيق وتوصيات تدابير التصحيح، بالإضافة إلى ردود وخطط عمل الجهة الخاضعة للتدقيق.

ومما تجدر الإشارة إليه عند تناول موضوع التدقيق الشرعي والمصطلحات ذات الصلة لاحظنا وجود التباس في بعض الكتابات عند تناول مصطلح الرقابة الشرعية والرقابة الشرعية الداخلية والمراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي، وسبب هذا الالتباس في تقديرنا، عدم وضوح إطلاقات أيوفي لهذه المصطلحات وإيراد بعضها بمعاني مختلفة، ووجود بعض اللبس بسبب عدم إيراد أيوفي لمصطلح «التدقيق» المتداول في التطبيقات الحالية. وفي الجدول الآتي مختصر للمصطلحات الواردة في نص معيار أيوفي باللغتين:

المصطلح العربي	الترجمة الانجليزية	المحصلة
هيئة الرقابة الشرعية	Shariah Supervisory Board	رقابة Supervisory
الرقابة الشرعية	Shariah Review	رقابة Review
الرقابة الشرعية الداخلية	Internal Shariah Review	رقابة Review
لجنة المراجعة والضوابط	Audit and Control	المراجعة Audit الضوابط
يمكن القيام بعمل الرقابة الشرعية الداخلية عن طريق إدارة المراجعة الداخلية / إدارة الرقابة الداخلية	Internal Shariah Review May be carried out by the Internal Audit Department/ Internal Control Department	Internal Shariah Review الرقابة الشرعية الداخلية Internal Audit department إدارة المراجعة الداخلية Internal Control Department إدارة الرقابة الداخلية
لجنة المراجعة والضوابط	Audit and Governance Committee	Audit Committee لجنة المراجعة
دراسة إجراءات الرقابة الداخلية	Review of Internal controls	Internal controls إجراءات الرقابة الداخلية
بما في ذلك المراجعة الداخلية	Including Internal Audit	Internal Audit مراجعة داخلية

25- BNM (2017), Shariah Governance Exposure Draft. Retrieved from: http://www.bnm.gov.my/index.php?ch=57&pg=144&ac=648&bb=file

وبمراجعة اصطلاحات خبراء صناعة التدقيق، تبين للباحثَين أن ثمة فوارق واضحة بينها. والجدول أدناه يوضح الفارق بين معاني المصطلحات الثلاثة الرئيسة في موضوع التدقيق الشرعي وهي: الرقابة الشرعية، والمراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي:

الفرق بين الرقابة الشرعية والمراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي			
	إجراءات الرقابة الداخلية Internal Control	المراجعة/الرقابة الشرعية Shariah Review	التدقيق الشرعي Shariah Audit
المفهوم	• الضوابط التي يتم وضعها لضمان الفعالية والكفاءة التشغيلية، ورفع تقارير مالية موثوقة. • تهتم بالنظم والأدلة والسياسات والمواثيق... • الرقابة الداخلية نظام • أيوفي تترجمها بإجراءات الرقابة الداخلية	• فحص منهجي ومستقل للدفاتر والحسابات ومراجعة الضوابط التي يجري تنفيذها. • التحقق مما إذا كانت مراجعة المخالفات السابقة غير متكررة. • المراجعة الشرعية وظيفة • يسميها معيار أيوفي رقابة شرعية ويسميها البنك المركزي الماليزي مراجعة ويتفقان على الاصطلاح عليها بالإنجليزي بـ: Review • مراجعة تضطلع بها هيئة الرقابة الشرعية أصالة ولجنة أو قسم الرقابة الشرعية الداخلية نيابة عن الهيئة وضمانا لشرعية المعاملات	• فحص منهجي ومستقل للدفاتر والحسابات ومراجعة الضوابط التي يجري تنفيذها. • التحقق مما إذا كانت مراجعة المخالفات السابقة غير متكررة. • التدقيق الشرعي وظيفة • معيار أيوفي يترجمها مراجعة داخلية
مجال العمل	يتم فحص عمل/ شخص/ قسم/إدارة من قبل شخص/ قسم/إدارة آخر	يتم التحقق من كل عنصر من عناصر العمل	يتم التحقق من كل عنصر من عناصر العمل
الأهداف	ضمان الامتثال لسياسات الإدارة لتحقيق الامتثال للشريعة الإسلامية.	كشف الأخطاء والمخالفات الشرعية قبل مباشرة تنفيذها وأثناءها وبعدها (مراجعة قبلية وآنية وبعدية)	كشف الأخطاء والمخالفات الشرعية بعد تنفيذها مراجعة بعدية
الجهة المكلفة	مسؤولية ووظيفة الإدارة التشغيلية.	وظيفة الهيئة الشرعية والمراجعة الداخلية.	وظيفة المدققين.
الإطار الزمني/ التردد	تقويم منتظم للتأكد من تحقيق الكفاءة والفعالية التشغيلية من خلال السيطرة على المخاطر. يقول بعض خبراء المخاطر أن الرقابة الداخلية هي جزء من الإدارة اليومية للإدارة للشركة.	المراجعة الشرعية عملية يومية منتظمة وشاملة.	التدقيق الشرعية عملية دورية بعدية تتم في أوقات محددة وتعتمد نظام العينات.

وبناء على هذه المقارنة يتضح أن التدقيق الشرعي يقصد به التدقيق الداخلي الدوري الذي يتم فحص كل عنصر من عناصر العمل بناء على إجراءات الرقابة الداخلية "Internal Controls" التي تتناول أحكام ومبادئ الشريعة، والفتاوى، والإرشادات، والتعليمات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة للتحقق مما إذا كانت أعمال المؤسسات المالية ملتزمة بإجراءات الرقابة الداخلية وما إذا كانت ثمة أخطاء في تطبيق هذه الإجراءات مع التركيز على المخالفات السابقة وما إذا تكررت.

المبحث الرابع: التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية

التدقيق الشرعي وثيق الصلة بموضوع إدارة المخاطر. فهما يمثلان مكونين رئيسين للامتثال للشريعة الإسلامية، وخطوط دفاع رئيسة لضمان سلامة المؤسسة، فإدارة المخاطر تمثل خط الدفاع الثاني للتحكم في المخاطر الشرعية، والتدقيق الشرعي يمثل خط الدفاع الثالث لتصحيح الأخطاء والمخالفات الشرعية التي وقعت فيها المؤسسة وتجنب تكرار هذه المخالفات.

وقد عرف البنك المركزي الماليزي «إدارة المخاطر الشرعية بأنها: وظيفة تقوم بتحديد منهجي للأخطار الناجمة عن عدم الالتزام بالشريعة وقياسها ومراقبتها وإدارتها، وتهدف إلى التقليل من أية حوادث ناشئة عن عدم الالتزام بالشريعة. هذه الطريقة المنهجية للتحكم في الأخطار الناجمة عن عدم الالتزام بالشريعة تجعل المؤسسة قادرة على مواصلة عملياتها وأنشطتها بشكل فعال ومن دون تعريض المؤسسة إلى مستويات غير مقبولة من المخاطر». وبين بأنه: «يجب أن تكون مراقبة المخاطر الشرعية وإدارتها جزءا من إطار متكامل لإدارة المخاطر في المؤسسة». وأنه:«نظرا للمهنية والتعقيد في إدارة المخاطر المتعلقة بالأمور الشرعية فإن هذه الوظيفة يجب أن يقوم بها موظفو إدارة المخاطر ممن لديهم مؤهلات وخبرات مناسبة في إدارة المخاطر».[٢٦]

أما بالنسبة لوظيفة إدارة المخاطر الشرعية، فبين الإطار بأنها تشمل ما يأتي:[٢٧]

تسهيل عملية تحديد الأخطار المصاحبة لعدم الالتزام بالشريعة في أنشطة المؤسسة وقياسها ومراقبتها ورصدها فيما يأتي:

- تحديد المخاطر المتأصلة الناجمة عن عدم الالتزام بأحكام الشريعة في المؤسسة مع مراعاة الضوابط الحالية التي تم وضعها ومراقبة مدى فاعليتها في التخفيف من هذه المخاطر.
- قياس الأثر المحتمل لمثل هذه المخاطر على المؤسسة بناء على الاستبعاد التاريخي والفعلي من الدفاتر المحاسبية للإيرادات الناجمة عن الأنشطة المخالفة للشريعة.

٢٦- BNM (2017), Shariah Governance Exposure Draft. Retrieved from: http://www.bnm.gov.my/index php?ch=57&pg=144&ac=648&bb=file

٢٧- نفس المرجع.

- رصد المخاطر الناجمة عن عدم الالتزام بالشريعة من أجل إدارتها بالفعالية والكفاءة المناسبة. ويجب رفع تقارير دورية عن مؤشرات مخاطر عدم الالتزام بالشريعة إلى الإدارة ومجلسها والهيئة الشرعية.
- وضع ضوابط لتفادي التكرار ويتضمن ذلك تتبع الدخل غير المعترف به في السجلات المحاسبية، والناجم عن الأنشطة غير المتوافقة مع الشريعة وتقييم احتمال حدوثها في المستقبل. واستنادا على المراجعة التاريخية والمجالات المحتملة لعدم الالتزام الشرعي فإنه يمكن للمؤسسة المالية تخمين مقدار الأرباح المحتملة والتي لا يمكن الاعتراف بها في السجلات على أنها أرباح لصالح المؤسسة.
- صياغة سياسات ووضع أدلة إرشادية مناسبة لإدارة المخاطر التي تنشأ من عدم الالتزام بالشريعة.
- إقامة نشاطات للتوعية بالمخاطر الناجمة عن عدم الالتزام بالشريعة في المؤسسة وتطويرها.

والمخاطر الشرعية التي يتوجب على المؤسسة إدارتها، وإن حصرت في بعض الكتابات في المخاطر الشرعية أو مخاطر مخالفة الشريعة، غير أنها في الحقيقة تدخل في جمع نشاطات المؤسسة المالية، فهي تتناول: مخاطر المنتج أو النموذج، ومخاطر التسويق والتوزيع، والمخاطر التنظيمية، ومخاطر الاستثمار، ومخاطر الموارد البشرية، والمخاطر التشغيلية، مخاطر التقارير المالية، فكل هذه الأقسام معرضة لمخاطر مخالفة الشريعة، وبطبيعة الحال تتناول مخاطر أخرى غير المخاطر الشرعية.

وفيما يخص العلاقة بين التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية، فكثير من المقاربات الحديثة في التدقيق الداخلي تقوم على التدقيق القائم على المخاطر، وهو يمثل مجموعة من الإجراءات المتبعة لدى إدارة التدقيق الداخلي لتوجيه جهود التدقيق نحو المناطق الأكثر خطورة في المؤسسة، سواء على مستوى مراكز العمل من دوائر وفروع وشركات تابعة أو على مستوى الأنشطة ضمن مركز العمل الواحد. والأمر ينطبق على التدقيق الشرعي القائم على المخاطر، فهو منهجية تربط التدقيق الشرعي بالإطار الشامل لإدارة المخاطر الشرعية في المؤسسة لتقديم ضمان إلى مجلس الإدارة بأن عمليات إدارة المخاطر الشرعية تدار بشكل فعال.

المبحث الخامس: منهجية التدقيق الشرعي وفقا لإطار الحوكمة الشرعية لأيوفي والبنك المركزي الماليزي

إنه لمن الضروري قبل تقويم منهجية كوزو أو إطار كوزو للتدقيق الشرعي من عرض منهجية أبرز الجهات التأطيرية والرقابية في التدقيق الشرعي. ولأن الورقة لا تسمح بعرض ودراسة نماذج كثيرة، فقد تم الاقتصار على منهجية أيوفي والبنك المركزي الماليزي في التدقيق الشرعي:

المطلب الأول: منهجية التدقيق الشرعي وفقا لمعيار الحوكمة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تنطلق منهجية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية للتدقيق الشرعي من مجموعة نقاط عامة تأسيسية تتناول التدقيق الشرعي الداخلي أو الرقابة الشرعية الداخلية وتقوم على مبدئين رئيسين وهما:[٢٨]

أولا: الاستقلالية والموضوعية، من خلال وضع الرقابة الشرعية الداخلية في الهيكل التنظيمي في موقع لا ينخفض عن مستوى إدارة الرقابة الداخلية. وأن يحصل المراقبون الشرعيون الداخليون على دعم كامل ومستمر من الإدارة ومجلس الإدارة. وتشتمل الموضوعية على استقلالية الموقف الفكري والتوصل الى استنتاجات موضوعية تكون مبنية على أساس العمل الذي قاموا بأدائه ونتائجه.

ثانيا: الإتقان المهني، وذلك من خلال اتقان التوظيف والإشراف على الرقابة الشرعية الداخلية، والالتزام بميثاق الاخلاقيات، والمعرفة والمهارات والانضباط، والتعليم والتدريب المتواصل، والحرص المهني اللازم.

أما منهجيتها فتقوم على:

١. تخطيط كل مهمة من مهام الرقابة الشرعية الداخلية من خلال تجميع المعلومات المتعلقة بالنشاط الذي سيتم مراقبته، ومن أمثلة ذلك:

- تحديد هدف الرقابة الشرعية الداخلية ونطاق عملها.
- الحصول على كل من فتاوى وارشادات وتعليمات هيئة الرقابة الشرعية، ونتائج الرقابة الشرعية الداخلية والخارجية للسنة السابقة، والمراسلات ذات العلاقة بما في ذلك المراسلات مع الجهات الإشرافية والرقابية.
- تحديد الموارد الضرورية لانجاز الرقابة الشرعية الداخلية.
- الاتصال داخل المؤسسة بكل الأفراد الذين يلزمهم معرفة الرقابة الشرعية الداخلية.
- إجراء مسح للمجالات التي يجب التركيز عليها في الرقابة الشرعية الداخلية، وفقا لما هو مناسب، بهدف التعرف على الأنشطة والمخاطر وضوابط الرقابة، ودعوة الجهات التي يتم مراقبتها لتقديم ملاحظاتها ومقترحاتها
- إعداد برامج الرقابة الشرعية الداخلية.
- تحديد طريقة وموعد الإبلاغ بنتائج الرقابة الشرعية الداخلية.
- اعتماد خطة العمل المتعلقة بالرقابة الشرعية الداخلية من الجهات المصرح لها بما فيها هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة.

---

٢٨ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم ٣.

٢. فحص وتقييم المعلومات المتعلقة بالرقابة الشرعية الداخلية.

٣. رفق تقرير موضوعي لنتائج الرقابة الشرعية الداخلية.

٤. متابعة ما إذا قد اتخذ بشأن النتائج النهائية للرقابة الشرعية الداخلية إجراءات منع تكرار حالات عدم الالتزام بالتوصيات، والتأكد من تنفيذها.

أما بالنسبة لإطار التدقيق الشرعي الداخلي بالنسبة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فيقوم على:[٢٩]

- مراجعة إجراءات الرقابة الداخلية (بما في ذلك المراجعة الداخلية).
- مراجعة الممارسات المحاسبية وخطة المراجعة (Audit plan).
- دراسة الحسابات والتقارير المالية المرحلية والسنوية المقدمة (بما في ذلك الأمور الناشئة عن عملية المراجعة)
- التدقيق على الأخلاقيات.
- مراقبة الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- مراقبة استخدام أموال حسابات الاستثمار المقيدة.

المطلب الثاني: منهجية التدقيق الشرعي وفقا لإطار الحوكمة للبنك المركزي الماليزي[٣٠]

ينص إطار الحوكمة الشرعية للبنك المركزي الماليزي على أنه يعتمد مقاربة شاملة للتدقيق الشرعي، وتظهر هذه المقاربة في تعريفه للتدقيق الشرعي الذي تناول كل عناصر عمل المؤسسة المالية بأنه: «تقديم تقويم مستقل لجودة وفعالية الرقابة الداخلية للمؤسسات المالية الإسلامية وأنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات الحوكمة بالإضافة إلى الامتثال العام لعمليات المؤسسات المالية الإسلامية وشؤونها التجارية وأنشطتها مع أحكام الشريعة الإسلامية».

وإطار البنك المركزي الماليزي في التدقيق الشرعي يؤكد على أنه يعمل ضمن مقاربة شاملة. فالتدقيق الشرعي ينضوي ضمن إطار الرقابة الشرعية التي تهدف إلى ضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، ويعمل بالتكامل مع إدارة المخاطر الشرعية. فهو يؤكد أن الإدارة الفعالة لمخاطر عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية تعتمد بشكل كبير على:

٢٩ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم ٣.

٣٠- BNM (2017), Shariah Governance Exposure Draft. Retrieved from: http://www.bnm.gov.my/index.php?ch=57&pg=144&ac=648&bb=file

(أ) نهج شامل ومتكامل لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة، وذلك بالتكامل بين معالجة المخاطر الناشئة عن عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب المخاطر الأخرى مثل الائتمان والسوق والتشغيل والسيولة؛

(ب) التكامل الفعال بين مهام الرقابة في ظل الحوكمة الشرعية وترتيبات الرقابة على إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي على مستوى الكيان والمجموعة.

أما عن منهجية التدقيق فقد نص على أن وظيفة التدقيق الشرعي يجب أن تتضمن على الأقل:[٣١]

(أ) وضع منهجية تدقيق لتقويم ملف المخاطر ونقاط الضعف في كل منطقة قابلة للتدقيق؛

(ب) إنشاء خطة تدقيق للمهام التي يتعين القيام بها؛

(ج) إنشاء برامج تدقيق موثقة واضحة تقدم التوجيه للمدققين الداخليين في جمع المعلومات وإجراءات التدقيق والتقويم؛

(د) رفع النتائج إلى مجلس الإدارة واللجنة الشرعية من خلال: تقرير التدقيق، يتضمن بالتفصيل نتائج التدقيق وتوصيات تدابير التصحيح، بالإضافة إلى ردود وخطط عمل الجهة الخاضعة للتدقيق.

المبحث السادس: مدى إمكانية تطبيق منهجية كوزو في التدقيق الشرعي الداخلي

جدير بالذكر قبل بحث إمكانية تطبيق منهجية أو إطار كوزو في التدقيق الشرعي الداخلي من التأكيد بأن إطار كوزو للرقابة وإن أكد واضعوه على أنه يمثل خطوة متقدمة لتدقيق فعال في ظل تعقيدات مهام المؤسسات المعاصرة لاسيما المالية منها وتحدياتها، فإنهم لم يدعوا أنه يمثل النسخة النهائية والمرجعية الوحيدة التي لا تقبل التعديل أو التبديل في عملية التدقيق. فالإطار تم تطويره بسبب التطورات التي شهدتها المؤسسات المختلفة، وهو مفتوح لتعديلات مستقبلية. أما فيما يخص إمكانية تطبيق منهجية كوزو في التدقيق الشرعي، فنرى أنها ليست فقط ممكنة بل محبذة لاعتبارات شرعية وفنية، وهي كالآتي:

أما الاعتبارات الشرعية فأهمها:

أولاً: إطار كوزو للرقابة الداخلية الذي تم عرض تفاصيله في المباحث السابقة يتفق ومقاصد الشريعة في الاستفادة من أفضل ما وصل إليه العقل البشري من تطوير الأدوات والآليات، وهذا المقصد تخدمه أدلة متظافرة من القرآن والسنة، وهو ما نصت عليه المجامع الفقهية من جواز الاستفادة من التطورات التقنية ما دامت غير مخالفة للشريعة الإسلامية. والمعايير المحاسبية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية قائمة على هذا الأساس.

٣١- نفس المرجع.

ثانياً: إن إطار كوزو للرقابة الداخلية يمثل مقاربة فنية لضمان جودة الأداء وفعاليته، فهو لا يمس القواعد الكلية والتصورات. وكل ما يتعلق بالوسائل غير المفضية إلى الحرام جائزة شرعا.

ثالثاً: العرف مبدأ مؤصل في الشريعة الإسلامية، وهو أصل معتبر ما دام هذا العرف لا يخالف الشرعية الإسلامية. بل أن بعض الأعراف التي استخدمت لأغراض غير شرعية رأى المجمع الفقهي ومعيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) الأخذ بهما ما دام هذا الأخذ لا يخالف الشريعة الإسلامية وأوضح مثال لهذا الإعمال، اعتماد اللايبور (سعر مرجعي قائم على الربا) سعرا مرجعيا لقياس الأرباح في المؤسسات المالية الإسلامية.[٣٢]

رابعاً: المصلحة الشرعية لاسيما في تطبيقاتها المعاصرة تقتضي إعمال أفضل ما وصلت إليه علوم إدارة المؤسسات لاسيما في ظل ضعف الحوكمة والتدقيق التي تعيشه كثير من المؤسسات المالية الإسلامية. والمصلحة معتبرة شرعا وهي فحوى مقاصد الشريعة الإسلامية كما بينها العلماء تتناول تحقيق مصالح الخلق ودفع الضرر عنهم.

أما الاعتبارات الفنية فأهمها:

أولاً: إن الإطار جاء بمقاربة امتازت بالشمول من حيث استيعابه لجميع جوانب الرقابة الداخلية، كما امتاز بالتكامل بين نشاطات المؤسسة في الاضطلاع بمهمة التدقيق وإدارة المخاطر، فالإطار أكد على المقاربة الكلية للمؤسسة من حيث الاضطلاع بجميع المهام والتداخل بين مهام المؤسسة، فإدارة المخاطر مثلا «تعدّ جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار في جميع نشاطات المؤسسة».

ثانياً: إن الإطار لا يرى الآلية أو الحرفية الشكلية في تطبيق مبادئ الرقابة، فهو يتجاوز الصرامة في الالتزام بالسياسات والإجراءات إلى الاجتهادات التقديرية للمضطلعين بالتدقيق شريطة أن يكون لديهم التزام وكفاءة مهنية عالية ونزاهة «لأن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية لا يتطلب الالتزام الصارم بالسياسات والإجراءات فحسب، بل يتعداه إلى استخدام الاجتهاد والتقدير، وهي مسألة نسبية تتطلب كفاءة من قبل المضطلعين بالعمل».

ثالثاً: إن الإطار يولي أولوية قصوى لإدارة المخاطر، لأن عملية إدارتها جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار في جميع نشاطات المؤسسة، كما أنها تعدّ مهمة للغاية من أجل تحقيق الأهداف وتحسين الأداء. وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية يعد حجر الزاوية في ضمان إدارة فعالة لأصول المؤسسة والامتثال العام لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٣٢- ٣/٥ جاء في نص معيار أيوفي: "يجوز اتخاذ مؤشر، مثل معدل ليبور أو مؤشر أسعار أسهم أو سلع محددة، أساسا لتحديد الربح في الوعد بالمرابحة شريطة إبرام عقد المرابحة على ربح معلوم لا يتغير بتغير ذلك المؤشر. (وينظر المعيار الشرعي رقم (٨) بشأن المرابحة البند ٦/٤. انظر، المعيار الشرعي رقم ٢٧، ص٧١٨.

رابعاً: امتاز إطار كوزو للرقابة بعرض منهجي متكامل للرقابة الداخلية، ووضع خطوات يسهل تطبيقاها في التدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية. فقد بدأ بالمكونات أو العناصر الكلية للرقابة، ثم أطرها في مبادئ ناظمة، ثم أضاف لها نقاط تركيز وصلت إلى سبعة وثمانين نقطة، وذلك بهدف الضبط الدقيق لعمل المضطلعين بالرقابة. ففي إطار التدقيق على مكون «بيئة الرقابة» تناولت ضرورة تجلي مبدأ الالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية في المؤسسة، ثم أورد نقاط تركيز في التدقيق على هذا المبدأ منها: إرساء مبدأ القدوة ، وهو ما يصطلح عليه باللغة الإنجليزية «Set the tone at the top" ، وتحديد معايير السلوك، وتقويم الالتزام بمعايير السلوك، ومعالجة الانحرافات في الوقت المناسب.

خامساً: إن الموجود من إطارات للرقابة الشرعية سواء ما ورد في معيار أيوفي أو معيار البنك المركزي الماليزي، يحتاج إلى تطوير وتحديث، ونحسب أن إطار كوزو للرقابة الداخلية يمثل أفضل أرضية أو مرجعية لتحقيق هذا التطوير والتحديث.

وثمة اعتبارات فنية أخرى لا تسمح صفحات هذا البحث بإيرادها. ويبقى أن ننبه بأن تطبيقه ليس ضربة لازب، ولا يقتضي الحرفية في تطبيقه، لأن إطار الرقابة الداخلية وفق اطار كوزو جاء استجابة للتطورات الحاصلة على نظام الحوكمة وشروط الجودة، والتقدم التكنولوجي، وهو وإن كان من حيث المبدأ يصلح للتطبيق على جميع المؤسسات مالية كانت أم اقتصادية أم خدمية، غير أن تطبيقها بتفاصيلها لا يلزم بعض المؤسسات التي ليس فيها تعقيدات المؤسسات الحديثة أو لم تشهد التطور الذي شهدته المؤسسات الحديثة.

الخاتمة والتوصيات

يمكن تلخيص نتائج الورقة وتوصياتها في الآتي:

١. يعد التدقيق الشرعي جزءا مهماً من الحوكمة، ويمثل أحد وظائف الإدارة الهادفة إلى التأكد من انجاز الأهداف المعتمدة والحد من المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسة.

٢. الرقابة الشرعية الداخلية تعدّ جزءا مهماً من حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وتهدف إلى التأكد والتحقق من أن المعاملات التي تقوم بها المؤسسة متوافقة وأحكام الشريعة وممتثلة لها، بالإضافة إلى الحد من مخاطر عدم الإمتثال الشرعي التي يمكن أن تواجه المصارف الإسلامية.

٣. تم تصميم إطار كوزو لمساعدة الشركات على إنشاء وتقويم وتحسين نظام الرقابة الداخلية. وتعدّ الرقابة الداخلية حسب هذا الإطار مهمة في العمليات التشغيلية والتقارير المالية للمؤسسة ولا يمكن تجاوزها لأنها تحدد جودة البيانات المالية.

٤. الهدف العام من اطار كوزو هو توفير ضمان معقول فيما يتعلق بتحقيق أهداف المؤسسة على المستويات الآتية: فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية، وموثوقية التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية.

٥. الرقابة الداخلية وفق اطار كوزو تمثل نظاما شاملا مصمما لتحقيق أهداف المنشأة من خلال الاستخدام الكفؤ والفعال لكل موارد المؤسسة، ومن خلال معايير ومفاهيم ومبادئ محددة يتم الاستناد إليها لتقويم نظام الرقابة الداخلية.

٦. تتكون الرقابة الداخلية حسب إطار كوزو من خمس مكونات متكاملة وهي: بيئة الرقابة، إدارة المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والإتصالات وأنشطة المتابعة. وقد تم دعم هذه المبادئ بسبعة عشر مبدأ تمثل المفاهيم الأساسية المرتبطة بكل مكون من مكونات الرقابة الداخلية، وتنطبق على الأهداف التشغيلية وإعداد التقارير والامتثال. وتم دعم المبادئ ١٧ بمجموعة من النقاط (٨٧ نقطة تركيز) للمساعدة في عملية تصميم تنفيذ إجراء الرقابة الداخلية وتقويم ما إذا كانت هذه المبادئ معتمدة ومستخدمة.

٧. لاحظنا وجود التباس في بعض الكتابات عند تناول مصطلح الرقابة الشرعية والرقابة الشرعية الداخلية والمراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي.

٨. إطار كوزو للرقابة لا يمثل النسخة النهائية والمرجعية الوحيدة التي لا تقبل التعديل أو التبديل في عملية التدقيق.

٩. ثمة إمكانية لتطبيق منهجية كوزو في التدقيق الشرعي، لاعتبارات شرعية وفنية.

أما الشرعية فأهمها:

- اتفاق إطار كوزو ومقاصد الشريعة في الاستفادة من أفضل ما وصل إليه العقل البشري من تطوير لأدوات وآليات.
- إطار كوزو للتدقيق يمثل مقاربة فنية لضمان جودة الأداء وفعاليته، فهو لا يمس القواعد الكلية والتصورات. وكل ما يتعلق بالوسائل غير المفضية إلى الحرام جائزة شرعا.
- العرف مبدأ مؤصل في الشريعة الإسلامية، وهو أصل معتبر ما دام لا يخالف الشرعية الإسلامية.
- المصلحة الشرعية لاسيما في تطبيقاتها المعاصرة تقتضي إعمال أفضل ما وصلت إليه علوم إدارة المؤسسات لاسيما في ظل ضعف الحوكمة والتدقيق التي تعيشه كثير من المؤسسات المالية الإسلامية.

أما الاعتبارات الفنية فأهمها:

- إن الإطار جاء بمقاربة امتازت بالشمول من حيث استيعابه لجميع جوانب الرقابة الداخلية، كما امتاز بالتكامل بين نشاطات المؤسسة في الاضطلاع بمهمة التدقيق وإدارة المخاطر.
- إن الإطار لا يرى الآلية أو الحرفية الشكلية في تطبيق مبادئ الرقابة، فهو يتجاوز الصرامة في الالتزام بالسياسات والإجراءات إلى الاجتهادات التقديرية للمضطلعين بالتدقيق شريطة أن يكون لديهم التزام وكفاءة مهنية عليه ونزاهة.
- امتاز إطار كوزو للرقابة بعرض منهجي متكامل للرقابة الداخلية، ووضع خطوات يسهل تطبيقاها في التدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية. وهو ما دعى العديد الهيئات، كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، لاعتماد نموذج كوزو كأحد منهجيات أو أطر الرقابة الداخلية المتطورة والشاملة.

التوصيات

١. عقد دراسات تضطلع بإطار الرقابة الشرعية الداخلية « Internal Shariah Control" لبحث سبل تطويرها وتحديثها.

٢. عقد دراسات مقارنة لإطار كوزو مع إطار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) وإطار البنك المركي الماليزي لبحث مواضع التضاد، وفرص التكامل والمواءمة.

٣. عقد فعاليات تضطلع ببحث موضوع الحوكمة مع التأكيد على أن تكون العروض مستوفية لآخر التطورات العالمية في موضوع الرقابة الشرعية.

والله الهادي إلى سواء السبيل.